

شركة انكستر العربية السعودية المحدودة

الشروط العامة للبيع

يتم لفت انتباه المشتري إلى أحكام الشرط 11 بشكل خاص

1- التعاريف

لا يشكل عرض الأسعار من قبل الشركة عرضاً وتحتفظ الشركة بالحق في سحبه أو تعديله في أي وقت قبل قيام الشركة بقبول طلبية المشتري.

"الشركة" تعني شركة انكستر العربية السعودية المحدودة أو كيان انكستر المحدد من ناحية أخرى في صدر هذا المستند.

4- الأسعار

4-1 ما لم يتم النص بأن الأسعار المعروضة تكون أسعاراً ثابتة، تكون الأسعار الواجبة الدفع مقابل البضائع أو الخدمات هي تلك التي تقوم الشركة بتحميلها وقت الإرسال أو تزويد الخدمات بحيث يكون لدى الشركة الحق في أي وقت بتعديل الأسعار المعروضة والأخذ بعين الاعتبار الزيادات في النفقات، بما في ذلك (ودون حصر) نفقات المواد الخام أو أجور العمال وأي تغيير على أسعار صرف العملات.

"المشتري" تعني الشخص أو المؤسسة أو الشركة التي سيتم تزويدها بالبضائع والخدمات من قبل الشركة.

"البضائع" تعني البضائع و/أو المواد و/أو الأصناف الأخرى وأية خدمات سيتم تزويدها بمقتضى العقد.

"الخدمات" تعني العقد الذي تم التعاقد عليه بين الشركة والمشتري الذي تنطبق عليه هذه الشروط بخصوص بيع وشراء البضائع وتزويد الخدمات.

"أدوات التثبيت" تعني أية بضائع يتم بيعها من قبل أي من أقسام الشركة التالية "Fasteners and OEM Solutions".

2- نطاق السريان

4-2 تكون الأسعار المعروضة مقابل البضائع هي أسعار "التسليم في المصنع" وتستثنى أي ضريبة مبيعات أو ضريبة قيمة مضافة وأي رسوم أو ضرائب أخرى يتم فرضها على البضائع أو الخدمات من قبل أي حكومة أو سلطة أخرى.

تسري هذه الشروط على كافة مبيعات البضائع وعمليات تزويد الخدمات من قبل الشركة وسوف يكون لها الأولوية على أية أحكام أو شروط مشار إليها في طلبية المشتري أو في المراسلات أو في أي مكان آخر ما لم يتم الاتفاق عليها خطياً بشكل محدد من قبل الشركة ويتم النص بأنها تشكل جزءاً من العقد وأن أية شروط أو أحكام بخلاف ذلك تعتبر بموجب هذا مستثناة أو منعدمة.

5- شروط الدفع

5-1 مع مراعاة الشرط 5-5 أدناه، يتم تسديد الفواتير بالكامل دون أي اقتطاع أو إجراء التفاضل خلال 30 يوماً من تاريخ الفاتورة ما لم يتم الاتفاق خطياً على خلاف ذلك.

5-2 يجوز تغيير أو سحب أي تقديم للتسهيلات الائتمانية المسموحة للمشتري في أي وقت.

5-3 إن سداد قيمة الفواتير كما هو منصوص عليه في العقد يشكل أمراً أساسياً وجوهرياً، ويوافق المشتري أنه في حال حدوث أي إخلال من طرفه فيما يتعلق بأي مدفوعات، فإنه يتوجب عليه حينئذ دفع غرامة للشركة تبلغ قيمتها 5,000 ريال مقابل كل إخلال، وذلك دون المساس بحق الشركة في أن تسترد من المشتري جميع التكاليف المعقولة التي تكبدتها لقاء تحصيل المدفوعات المتأخرة .

5-4 إذا ارتأت الشركة بأن الجدارة الائتمانية للمشتري قد تدهورت قبل التسليم، فإنه يجوز للشركة أن تطلب تسديد كامل السعر أو جزء منه قبل التسليم أو توفير ضمان للدفع من قبل المشتري بالشكل المقبول للشركة.

5-5 ما لم يتم الاتفاق خطياً بخلاف ذلك، فإنه يتم ضمان سعر البضائع بموجب خطاب اعتماد مستندي غير قابل للنقض إلى مدى رضا الشركة ويتم فتحه من قبل المشتري لصالح الشركة، وذلك فور استلام قبول الشركة والتأكيد عن طريق بنك مقبول لدى الشركة. يكون خطاب الاعتماد بقيمة العقد شاملاً أي ضريبة أو رسوم واجبة الدفع من قبل المشتري ويكون ساري المفعول للمدة المحددة من قبل الشركة. تستحق الشركة الدفع عند تقديم المستندات المحددة من قبل الشركة إلى ذلك البنك.

6- التسليم

6-1 تعتبر تواريخ التسليم أو الأداء المذكورة في أي عرض أسعار أو نموذج قبول أو أي مكان آخر تقريبية فقط وليس لها أي أثر تعاقدية وإن الوقت الخاص بالتسليم لن يتم اعتباره الأمر الأساسي بموجب عطاء إشعار. لن تتحمل الشركة أية مسؤولية تجاه المشتري بخصوص أي تأخير في التسليم كيفما يكون ناشئاً.

6-2 في حالة قيام المشتري بإعادة أو بالإخفاق في قبول استلام البضائع وفقاً للعقد، فإنه يحق للشركة، بناء على خيارها، أن ترفع فاتورة على المشتري مقابل تلك البضائع وإما أن تسلم المشتري وترفع فاتورة إليه برصيد البضائع المتبقية غير المسلمة في ذلك الوقت أو تعليق أو إلغاء أية عمليات تسليم إضافية بموجب العقد. يحق للشركة تخزين أية بضائع رفضها المشتري أو أخفق في قبولها وذلك على مسؤولية المشتري ويقوم المشتري بالإضافة إلى سعر الفاتورة بدفع كافة نفقات ذلك التخزين وأية نفقات نقل إضافية ناشئة كنتيجة لذلك الرفض أو الإخفاق. يحق للشركة بعد انتهاء 3 أشهر من التاريخ الذي أصبح فيه الثمن واجب الدفع أن تتصرف بالبضائع بتلك الطريقة التي قد تقررها الشركة.

6-3 ما لم يتم التحديد بخلاف ذلك يكون التسليم "في المصنع" بحيث يعتبر بأنه تم تسليم البضائع وانتقال المسؤولية فيها إلى المشتري عند قيام الشركة بإشعار المشتري بأن البضائع متوفرة للتسليم.

6-4 في أي حالة حيث يتم بيع البضائع على أساس الكلفة والتأمين والشحن (CIF) أو على ظهر الباخرة (FOB) أو على أساس أي شرط آخر من شروط التجارة الدولية، فإن معنى تلك الشروط الواردة في أحدث نسخة

من شروط التجارة الدولية سوف تسري وكأنها مدمجة فيها بشكل صريح، ما عدا إلى المدى الذي يكون فيه أي جزء منها غير منسجم مع أية أحكام واردة في هذا الشرط.

6-6 ما لم يتم الاتفاق بشكل صريح بخلاف ذلك، فإنه يجوز للشركة القيام بتسليم البضائع على دفعة أو أكثر. حيث يتم التسليم على دفعات، يتم التعامل مع كل دفعة كعقد مستقل.

6-7 إذا اشتمل العقد على أكثر من عملية تسليم واحدة وتم التقصير في السداد، يكون لدى الشركة الحق في تعليق كل أو باقي عمليات التسليم لحين السداد أو إنهاء العقد برمته بإشعار خطي إلى المشتري.

7- التصدير

يصرح المشتري ويضمن بأنه لن ينتهك قوانين الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو القوانين الأخرى المحلية الواجبة التطبيق المتعلقة بالتصدير بخصوص البضائع.

8- الملكية

تنتقل ملكية البضائع إلى المشتري عند التسليم.

9- التغييرات

تعتبر الشركة بأنها قامت بالوفاء بالتزاماتها التعاقدية بخصوص أي عملية تسليم رغم أن الكمية قد تكون حتى عشرة بالمائة بالزيادة أو النقصان عن الكمية المحددة في العقد، وفي تلك الحالة، يقوم المشتري بالسداد مقابل الكمية المسلمة فعلياً.

10- المواصفات من قبل المشتري

يقوم المشتري بتعويض الشركة والإبقاء عليها معوضة ضد كافة الإدعاءات والنقصات والأضرار والمصاريف المتحققة من قبل الشركة أو التي قد تصبح الشركة مسؤولة عنها كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لقيامها بأي عمل مطلوب القيام به على أو بشأن البضائع وفقاً لمتطلبات مواصفات المشتري التي تنطوي على أي تعدي أو إدعاء أو تعدي على أي حق من حقوق الملكية الفكرية المقررة لشخص آخر أو مؤسسة أو شركة أخرى.

11- المسؤولية

11-1 لا تتحمل الشركة المسؤولية عن أية عيوب ظاهرة أو عدم توافق و/أو عن أي نقص في الكمية المسلمة ما لم تقم الشركة باستلام مطالبة خطية من المشتري خلال 7 أيام من تسليم البضائع. حيث يتم قبول المسؤولية من قبل الشركة بشأن أي نقص؛ فإن التزام الشركة الوحيد هو التعويض عن ذلك النقص.

11-2 تضمن الشركة (مع مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الشروط) أنه لمدة 12 شهر (أو في حالة البرمجيات 30 يوماً) من التسليم، فإن البضائع سوف تكون خالية من العيوب الجوهرية فيما يتعلق بالخامات والمصنعية وتكون بشكل جوهري وفقاً للمواصفات المزودة من قبل الشركة الصانعة للبضائع.

11-3 تقوم الشركة بأداء الخدمات بالمهارة والعناية المعقولة.

11-4 لا تقدم الشركة أي ضمان بأن البرمجيات سوف تعمل بدون انقطاع أو تكون خالية من الأخطاء.

11-5 إن الضمانات الواردة في الشرط 2-11 لا تشمل الاهتراء الطبيعي نتيجة للاستعمال ولن تسري على البضائع

التي تعرضت لسوء الاستخدام أو سوء الاستعمال أو الإهمال أو حادث أو ضرر أو التخزين غير الصحيح أو التركيب غير الصحيح أو الصيانة غير الصحيحة.

11-6 مع مراعاة الشرطين 4-11 و 5-11، إذا لم تكن البضائع متوافقة مع الضمانات الواردة في الشرط 2-11، تقوم الشركة، بناء على خيارها، باستبدال أو إصلاح تلك البضائع مجاناً أو بإرجاع قيمة تلك البضائع شريطة أنه، إذا طلبت الشركة ذلك، يقوم المشتري، على نفقة المشتري، بإعادة البضائع أو الجزء المعني من تلك البضائع المعيبة إلى الشركة. يكون هذا التدبير التصحيحي حصرياً بشأن كافة البضائع عدا أدوات التريبوت. تكون أية بضائع تم إصلاحها أو استبدالها مكفولة بناء على هذه الشروط للجزء غير المنتهي من فترة الاثني عشر شهراً.

11-7 مع عدم الإخلال بالشرط 6-11، فإن مسؤولية الشركة الإجمالية القصوى عن أفعال أو إغفالات موظفيها ووكلائها ومقاوليها الفرعيين تجاه المشتري سواء بشأن الفعل الضار (بما في ذلك الإهمال أو انتهاك الواجب النظامي) أو انتهاك العقد (بما في ذلك الانتهاك الرفضي المقصود من قبل الشركة) أو التعويض أو الإدعاء الكاذب أو التعويض بما يعادل القيمة أو خلاف ذلك لن تتجاوز تحت أي ظرف من الظروف:

(أ) 100,000 جنيه استرليني في أي فترة من 12 شهر فيما يتعلق بأدوات التريبوت؛ أو
(ب) 50% من كلفة البضائع المعنية التي تؤدي إلى نشوء تلك المسؤولية حسبما تكون محددة بموجب السعر الصافي حسب الفاتورة المقررة على

المشتري فيما يتعلق بكافة البضائع الأخرى.

11-8 لن تتحمل الشركة المسؤولية تجاه المشتري عن خسارة الأرباح أو خسارة الأعمال أو الإضرار بالسمعة في كل حالة سواء بشكل مباشر أم غير مباشر أو تباعي أو أية إدعاءات بشأن التعويض التباعي مهما كان (وكيفما تتسبب) التي تنشأ عن العقد أو تتعلق به سواء أكانت هذه الخسارة أو هذا الإدعاء متوقفاً أو ضمن إدراك الطرفين وسواء أكان ناشئاً أو مسبباً بموجب العقد أو الفعل الضار (بما في ذلك الإهمال أو انتهاك واجب نظامي) أو التعويض أو خلاف ذلك.

11-9 مع مراعاة ما ورد آنفاً، تكون جميع الشروط والضمانات والتصريحات والأحكام الأخرى المعبر عنها أو الضمنية ضمن أي تشريع أو قانون عام أو خلاف ذلك مستثناة بموجب هذا وذلك إلى أبعد مدى يجيزه القانون.

11-10 لا يوجد أي شيء في هذا الشرط 11 أو بخلاف ذلك في العقد يستثني أو يقيد مسؤولية الشركة عن (أ) الوفاة أو الإصابة الجسدية المتسببة بواسطة إهمال الشركة؛ أو (ب) عن أي مسألة التي يكون من غير القانوني للشركة أن تستثني مسؤوليتها أو تحاول أن تستثني مسؤوليتها أو (ج) عن الاحتيال أو الإدعاء الكاذب الاحتيالي.

12- التراخيص والموافقات

12-1 يكون العقد مشروطاً بالحصول على كافة التراخيص أو الموافقات الضرورية من أجل تنفيذه (ما عدا بشأن استيراد البضائع من قبل المشتري) والذي يقوم المشتري

بخصوصه بتوقيع كافة النماذج والمستندات وتقديم تلك المساعدة الأخرى للشركة حسبما يلزم.

12-2 يقوم المشتري على نفقته الخاصة بالحصول على أي رخصة أو موافقة لازمة لاستيراد البضائع من قبل المشتري وإذا لزم أو كان مستلزما، يقوم بإبراز دليل على ذلك للشركة عند الطلب.

13- المواد المملوكة للمشتري

تبقى الملكية والمسؤولية عن الخسارة للمواد المملوكة للمشتري التي تكون بحوزة الشركة للمشتري. لن تكون الشركة مسؤولة عن أي خسارة أو ضرر للمواد المملوكة للمشتري المخزنة من قبل الشركة ما لم تحدث حصريا بسبب إهمال الشركة. يكون السداد من قبل الشركة مقابل تلك الخسارة أو ذلك الضرر محدودا بكلفة التصنيع المباشرة للمواد المملوكة للمشتري (إذا كانت مصنوعة من قبل المشتري أو شركاته الحليفة) أو كلفة الاستبدال (إذا تم شراؤها من طرف ثالث) وفي كلا الحالتين ناقصا قيمة الحطام. يكون المشتري مسؤولا عن تأمين مواده ضد كافة الخسائر أو الأضرار غير المتسببة حصريا بموجب إهمال الشركة. لا يقع على عاتق الشركة أية مسؤولية عن الخسارة أو الضرر للمواد المملوكة للمشتري المتسببة بواسطة أي ظرف من ظروف القوة القاهرة (حسبما هي محددة ضمن الشرط 14-2 أدناه).

14- القوة القاهرة

14-1 لن تتحمل الشركة المسؤولية تجاه المشتري عن أي خسارة أو ضرر الذي قد يتكبده المشتري كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لتزويد البضائع أو الخدمات من قبل الشركة حيث يكون هناك ما يمنعها أو يعيقها أو يؤخرها بسبب أي ظرف من ظروف القوة القاهرة.

14-2 في هذا الشرط فإن "ظروف القوة القاهرة" تعني أي من الأفعال الإلهية أو أعمال الشغب أو الإضراب أو إغلاق أماكن العمل أو النزاع التجاري أو الاضطرابات العمالية أو الحوادث أو تعطل المصانع أو المعدات أو الحريق أو الفيضانات أو الصعوبة في الحصول على العمالة أو المواد أو النقل أو ظروف أخرى مهما كانت خارج إرادة الشركة التي تؤثر على تزويد البضائع أو المواد الخام لها من قبل مصدر التوريد الاعتيادي للشركة أو صناعة البضائع بوسائل الشركة الطبيعية أو تسليم البضائع عن طريق المسار الطبيعي أو الوسائل الطبيعية للتسليم.

15- الإنهاء

في حالة قيام المشتري بإبرام سند لصلح واق من الإفلاس أو بارتكاب فعل الإفلاس أو بإجراء تسوية مع دائنيه أو إذا تم إصدار أمر تعيين حارس قضائي ضده أو (إذا كانت شركة) باتخاذ قرار أو قيام المحكمة بإصدار قرار بأنه سيتم حل المشتري وتصفية أعماله (عدا أغراض الاندماج أو إعادة الهيكلة) أو إذا تم تعيين حارس قضائي أو مدير تركة أو حارس قضائي إداري على أي من المشتري أو تعهداته أو إذا نشأت ظروف التي تعطي الحق للمحكمة أو دائن في تعيين حارس قضائي أو مدير أو مدير إدارة أو التي تعطي المحكمة الحق في إصدار أمر حل وتصفية أعماله أو إذا اتخذ المشتري أو تكبد أي فعل مشابه نتيجة لدين أو ارتكب أي خرق لأي جزء من هذا العقد أو أي عقد آخر بين الشركة والمشتري، فعندها يجوز للشركة إيقاف أية بضائع بطريقها إلى المشتري وتعليق عمليات تسليم إضافية وبموجب إشعار خطي للمشتري ويجوز لها إنهاء العقد فوراً دون الإخلال بأحكام الشرط 3-5 وبأي إدعاء قائم.

16- التنازل

إن الإخفاق من جهة أي طرف من طرفي العقد في ممارسة أو تنفيذ أية حقوق ممنوحة بموجب العقد لن يعتبر بأنه تنازلاً عن ذلك الحق ولا يعمل لكي يمنع ممارسته أو تنفيذه في أي وقت أو أوقات بعد ذلك.

17- الإشعارات

إن أي إشعار خطي يتوجب إعطاؤه بموجب هذا يعتبر بأنه تم إعطاؤه حسب الأصول إذا تم إرساله بالبريد بالدرجة الأولى المدفوع الرسوم مسبقاً أو بالتسليم المسجل معنون إلى الطرف المعني على مقر أعماله الرئيسي أو آخر عنوان معروف.

18- العناوين

إن عناوين أي من هذه الشروط هي لتسهيل المرجعية فقط ولن تؤثر على صياغتها.

19- استقلالية الشروط

إذا تقرر من قبل أي محكمة أو سلطة أخرى ذات ولاية اختصاص بأن أي شرط من شروط العقد (أو جزء من أي شرط) بأنه غير ساري أو غير قانوني أو غير قابل للتنفيذ، فإن ذلك الشرط أو الجزء من الشرط سوف يعتبر، إلى المدى اللازم، بأنه لا يشكل جزءاً من العقد وإن سريان وقابلية تنفيذ الشروط الأخرى لن تتأثر.

20- القانون الحاكم والولاية القضائية

يكون العقد محكوماً بموجب ويفسر وفقاً لقانون المملكة العربية السعودية، لغرض تسوية أية نزاعات ناشئة عن العقد أو متعلقة به يخضع الطرفين بموجب هذا حصرياً للولاية القضائية لديوان المظالم بالرياض، المملكة العربية السعودية.